مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي



دلالات التجارب الدولية

في تحديد الحاجة إلى تخصص العلوم السياسية في الهيئات الانتخابية

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنموذجًا

د. رعد سامي التميمي

المستشار السياسي الأقدم

في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

أولاً: المقدمة

◆ 1. الأهمية

تُعد إدارة الانتخابات وظيفة أساسية في الأنظمة الديمقراطية، لما لها من دور في تنظيم المنافسة السياسية، وضمان الحقوق الانتخابية وتكوين المؤسسات التمثيلية وفقاً للتطورات السياسية للبلاد والقواعد الدستورية والقانونية الناظمة له.

ولا تقتصر هذه الوظيفة على تطبيق التشريعات وتنفيذ الإجراءات الفنية، بل تتداخل فيها الأبعاد السياسية والقانونية والإدارية والتقنية، فضلاً عن ارتباطها بطبيعة النظم الانتخابية والأحزاب السياسية وسلوك الناخبين والثقة بالمؤسسات.

وفي هذا السياق، تبرز العلوم السياسية بوصفها حقلاً معرفياً يتناول موضوعات ترتبط مباشرة بإدارة الانتخابات، من أبرزها الحوكمة الانتخابية، والنظم الانتخابية، والمنافسة الحزبية، والتمثيل السياسي، والسلوك الانتخابي، والنزاهة الانتخابية.

وتوفر هذه المجالات أدوات لتحليل البيئة السياسية والمؤسسية التي تعمل فيها هيئات إدارة الانتخابات، وتقييم آثار القرارات والإجراءات الانتخابية.

ولا يعني ذلك إحلال العلوم السياسية محل القانون أو الإدارة أو التكنولوجيا، بل يقتضي تحديد الخبرات التي تتكامل فيما بينها وفقاً لطبيعة اختصاصات المؤسسة.

وتكتسب هذه القضية أهمية في العراق، بالنظر إلى تطور التجربة الانتخابية منذ عام 2004، وما شهدته من تطورات المشهد السياسي والتعديلات في القواعد الانتخابية وتحديات تتصل بإدارة العملية الانتخابية وشفافية الإجراءات والمشاركة الانتخابية والثقة العامة.

وتوفر الدراسات والتقارير المتخصصة بشأن هذه التجربة أساساً لتحليل التحديات الانتخابية في أبعادها السياسية والقانونية والفنية والمؤسسية، من دون افتراض أن عاملاً واحداً أو تخصصاً أكاديمياً بعينه يفسرها جميعاً.

وفي ضوء المسودة المطروحة لتعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لعام (2019)، التي تضمنت تشكيل مجلس المفوضية من سبعة أعضاء على ان يكون عضوين منهما من تخصص القانون.

تبرز هنا قضية مدى ملاءمة هذا التشكيل للاحتياجات المهنية للمجلس، ولا سيما إذا لم يضمن وجود خبرة متخصصة في العلوم السياسية.

ولا تنطلق هذه الدراسة من الاعتراض على أهمية الخبرة القانونية، بل من التساؤل عن المبررات الوظيفية لتخصيص مقعدين لتخصص القانون، دون ضمان تكاملها مع الخبرات الأخرى ذات الصلة المباشرة بعمل مجلس المفوضين.

◆ 2. الاشكالية

تتمثل إشكالية البحث في مدى ملاءمة التشكيل التخصصي المقترح لمجلس المفوضين لطبيعة اختصاصاته، ومدى كفاية ضمان الخبرة القانونية من دون النص على ضمان وجود خبرة متخصصة في العلوم السياسية.

◆ **وينبثق عن ذلك التساؤل الرئيس الآتي:**

إلى أي مدى يحقق التشكيل التخصصي المقترح لمجلس المفوضين التوازن بين الخبرات التي تتطلبها إدارة الانتخابات في العراق، وما المبررات العلمية والمؤسسية لضمان وجود خبرة متخصصة في العلوم السياسية ضمن المجلس؟

◆ **ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس أربعة تساؤلات جوهرية هي الآتي:**

.1	ما مجالات العلوم السياسية الأكثر ارتباطاً باختصاصات مجلس المفوضين؟
.2	ما أوجه التكامل بين الخبرة القانونية والخبرة المتخصصة في العلوم السياسية ؟
.3	ما الدلالات التي تقدمها التجربة الانتخابية العراقية بشأن طبيعة التحديات السياسية والمؤسسية التي تواجه إدارة الانتخابات؟

4.	**ما المعايير التشريعية والمهنية التي يمكن اعتمادها لضمان تكامل الخبرات داخل المجلس مع الحفاظ على استقلاليته وحياده؟**

واستناداً إلى ذلك، تحلل الدراسة مدى التوافق بين ثلاثة عناصر هي: الاختصاصات الفعلية لمجلس المفوضين، والخبرات العلمية والمهنية اللازمة لممارستها، ومدى ضمان مسودة القانون المقترحة توافر تلك الخبرات، ويُستخدم هذا الإطار لتقييم الحاجة إلى العلوم السياسية بوصفها خبرة مكملة للقانون والإدارة والتخصصات الفنية، وليس بوصفها بديلاً عنها.

ولا يفترض هذا الإطار أن الأدبيات الدولية تفرض حصة محددة لأي تخصص أكاديمي، بل يستند إلى مبدأ ملاءمة التشكيل المؤسسي للوظائف التي يؤديها المجلس.

◆ 3. الفرضية

◆ تنطلق الدراسة من فرضية مفادها الآتي:

> **((كلما راعى التشكيل التخصصي لمجلس المفوضين تنوع الخبرات المرتبطة باختصاصاته السياسية والقانونية والانتخابية والإدارية والفنية، كان أكثر اتساقاً مع المتطلبات المعرفية والمؤسسية لإدارة الانتخابات)).**

وبناءً عليه، فإن عدم ضمان الخبرة المتخصصة في العلوم السياسية يستدعي تقييماً وظيفياً للتشكيل المقترح، ولا سيما في ظل تخصيص مقعدين لتخصص القانون.

ومن خلال البحث والتمحيص والتحليل في التجارب الدولية على وجه العموم والتجربة العراقية على وجه الخصوص سنسعى الى اثبات الفرضية أو دحضها وصولًا الى رؤية شبه متكاملة يمكن الى صناع القرار والمشرعين الارتكاز اليها وأخذها بنظر الاعتبار.

◆ 4. الأهداف

تهدف الدراسة الى تحديد مجالات العلوم السياسية المرتبطة بإدارة الانتخابات، وتحليل صلتها باختصاصات مجلس المفوضين، واستخلاص الدلالات المؤسسية من التجربة العراقية، وتقييم مدى ملاءمة التشكيل التخصصي المقترح، وصولاً إلى تقديم توصيات بشأن معايير اختيار الأعضاء.

وأن تحديد تخصصات مجلس المفوضين ينبغي أن يستند إلى تحليل اختصاصاته الفعلية والمعارف اللازمة لصنع قراراته، لا إلى المفاضلة المجردة بين التخصصات الأكاديمية.

وبناءً عليه، تتمثل القضية الأساسية في تقييم مدى كفاية التشكيل المقترح وضمان تكامل الخبرة القانونية مع الخبرة المتخصصة في العلوم السياسية، إلى جانب الخبرات الإدارية والفنية اللازمة، بما ينسجم مع طبيعة المؤسسة ومتطلبات استقلالها ونزاهتها وفاعلية أدائها.

بعبارة أخرى تهدف الدراسة الى تقديم أساس تحليلي يمكن الإفادة منه عند مناقشة تعديل قانون المفوضية، وتحديد المؤهلات والخبرات المطلوبة لعضوية مجلس المفوضين.

◆ 5. المنهجية

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لدراسة وتحليل مجالات العلوم السياسية المرتبطة بإدارة الانتخابات، وبيان أبعادها النظرية والوظيفية وعلاقتها بالمهام المؤسسية ذات الصلة، وبما يحقق تفسير المعطيات وتحليل مضامينها ويساعد على تحديد مدى ارتباط تلك المجالات بمتطلبات إدارة الانتخابات.

كما اعتمدت الدراسة منهج التحليل المؤسسي أيضًا بوصفه توجهًا بحثيًا لدراسة المؤسسات وآليات تأثيرها في السلوك والنتائج السياسية والسياسات العامة، فضلًا عن تحليل العلاقة بين اختصاصات مجلس المفوضين وتشكيله المهني، ويعتمد هذا المنهج أيضًا على تحليل الوثائق التشريعية والتقارير الانتخابية والدراسات المتخصصة، مع الاستفادة من الأدبيات المقارنة في تصميم هيئات إدارة الانتخابات.

ثانيًا: تكافؤ الفرص في الدستور و أثره في تحديد التخصصات المطلوبة لعضوية مجلس المفوضين

يقتضي تقييم مسودة النص المقترح الذي ينص على تشكيل مجلس المفوضين من سبعة أعضاء أو تسعة أعضاء من الخبراء، على أن يكون اثنان منهم من تخصص القانون، الرجوع إلى المبادئ الدستورية العراقية الحاكمة للمساواة وتكافؤ الفرص.

إذ نصت المادة (14) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 على مساواة العراقيين أمام القانون دون تمييز للأسباب المحددة فيها، فيما قررت المادة (16) أن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، كما أكدت المادة (20) منه على الآتي حق المواطنين، رجالاً ونساءً، في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، ونصت المادة (102) على استقلال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وخضوعها لرقابة مجلس النواب وتنظيم أعمالها بقانون.[1]

وتشير الدراسات المتعلقة بالفقه الدستوري الى ان تكافؤ الفرص لا يعني وجوب تخصيص مقاعد متساوية لجميع التخصصات الأكاديمية، كما لا يعني أن تخصيص مقعدين للقانون يُعد مخالفة دستورية بذاته، إذ يجوز للمشرّع تحديد مؤهلات تخصصية تتناسب مع طبيعة الوظيفة ومتطلباتها.

بيد أن هذا التنظيم ينبغي أن يستند إلى مبررات موضوعية ترتبط بالمصلحة العامة، وألا يؤدي إلى تفضيل غير مبرر أو استبعاد لكفاءات أخرى ذات صلة مباشرة بمهام المؤسسة.

وانسجامًا مع ذلك فقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا، في قرارها (رقم 168/اتحادية/2025 (المنشور في الوقائع العراقية، العدد (4848) في (17/ تشرين الثاني/ 2025)، أهمية استناد التمييز في تخصيص الفرص إلى أساس موضوعي ومعيار محايد ومبرر مشروع، وقد صدر القرار بشأن تخصيص مقاعد الحج،[2] لا بشأن تشكيل الهيئات الانتخابية؛ لذلك يُستفاد منه في بيان المبدأ الدستوري العام، لا باعتباره حكماً مباشراً على موضوع الدراسة.

وبناءً على ذلك، فإن الإشكال في النص المقترح لا يتمثل بالضرورة في تخصيص مقعدين للقانون، بل في مدى وجود مبرر وظيفي واضح لهذا العدد، ومدى ضمان بقية شروط التشكيل تكامل الخبرات التي يحتاج إليها المجلس، فإذا لم يتضمن النص ضماناً للخبرة المتخصصة في العلوم السياسية فإن ذلك يثير تساؤلاً مشروعاً بشأن التوازن المهني للمجلس، وإن كان لا يكفي وحده للحكم بعدم دستورية النص.

ومن ثم، فإن المعالجة التشريعية الأكثر اتساقاً مع مبدأ تكافؤ الفرص تتمثل في اعتماد معايير اختيار موضوعية وشفافة، تستند إلى الكفاءة والخبرة والاستقلالية، وتضمن تكامل التخصصات المرتبطة باختصاصات المجلس، مع بيان المبررات المهنية لأي حصة تخصصية مقررة.

---

[1]. المواد (14) و (16) و (20) و (102) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، بغداد، الوقائع العراقية، العدد (4012)، 18/ كانون الأول/ 2005.

[2]. المحكمة الاتحادية العليا، القرار رقم (168/اتحادية/2025)، الصادر في 2025/10/27، الوقائع العراقية، العدد (4848)، 2025/11/17.

ثالثًا: إصلاح النظام الانتخابي وعلاقته بالمخرجات السياسية

تقدم التجربة الانتخابية العراقية منذ عام (2004) شواهد مهمة على أن إدارة الانتخابات لا تقتصر على تطبيق التشريعات وتنفيذ الإجراءات الفنية، وإنما تجري ضمن منظومة سياسية ومؤسسية تتفاعل فيها قواعد الانتخاب مع طبيعة المنافسة الحزبية، وسلوك الناخبين، والتمثيل البرلماني، وتشكيل السلطة التنفيذية.

وفي هذا السياق، تُبرز دراسة (فيكتوريا ستيوارت-جولي)، الموسومة **(النظام الانتخابي في العراق: لماذا تفشل الإصلاحات المتعاقبة في إحداث تغيير؟)** المنشورة في المعهد الملكي للشؤون الدولية إشكالية جوهرية في التجربة الانتخابية العراقية تتمثل في محدودية أثر الإصلاحات المتعاقبة للتشريعات والنظم الانتخابية في إحداث تغيير مماثل في آليات تشكيل الحكومات.[3]

فمع أن العراق شهد تعديلات متكررة على قوانينه الانتخابية منذ عام)2004) فإن عملية تشكيل الحكومات ظلت، محكومة إلى حد بعيد بالتفاوض بين القوى السياسية بشأن تشكيل الائتلافات وتوزيع المناصب الوزارية والسيطرة على مؤسسات الدولة، الأمر الذي أضعف الصلة بين النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع والمخرجات النهائية للعملية السياسية.

وتؤكد هذه التجربة أن إصلاح الإطار القانوني والإجرائي للانتخابات، على أهميته، لا يكفي وحده لإحداث تحول في بنية النظام السياسي ما لم يترافق مع معالجة الآليات المؤسسية والسياسية التي تتحكم في تشكيل السلطة التنفيذية وتوزيعها.

كما أكدت بعض الدراسات المهمة في مجال الانتخابات الى ان طبيعة إدارة الانتخابات وتنظيمها يتطلب تكاملاً معرفياً بين تخصص العلوم السياسية وتخصص القانون، بالنظر إلى اختلاف زوايا المعالجة وتكامل وظائفهما في فهم العملية الانتخابية.

فالتحليل القانوني يُعنى بفحص القواعد الدستورية والتشريعية والإجرائية، وتحديد الاختصاصات والالتزامات والضمانات القانونية، في حين يُسهم التحليل السياسي في تفسير بنية المؤسسات الانتخابية، وبيئتها السياسية، وطبيعة التفاعلات بين الفاعلين، وتأثير القواعد والمؤسسات في سلوك القوى السياسية ومخرجات العملية

[3]. فيكتوريا ستيوارت-جولي، نظام العراق الانتخابي: لماذا تخفق الإصلاحات المتلاحقة في إحداث التغيير، ورقة بحثية، المعهد الملكي للشؤون الدولية، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لندن، تشرين الأول/أكتوبر 2021، ص 3–4.

الانتخابية، وبذلك، فإن دراسة الإدارة الانتخابية على نحو متكامل تستلزم الجمع بين سلامة الإطار القانوني وفهم السياق المؤسسي والسياسي الذي تُطبّق فيه القواعد، بما يتيح تحليلاً أكثر شمولاً لطبيعة الأداء الانتخابي ومحدداته[4]. للمزيد من التفاصيل أنظر جدول رقم (1).

◆ **جدول 1. مقارنة بين أهمية تخصص العلوم السياسية وتخصص القانون في إدارة وتنفيذ الانتخابات**[5]



رابعًا: نزاهة العملية الانتخابية والتكامل بين التقييم القانوني والفني والمؤسسي

أظهرت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2018) تحديات تتعلق بمصداقية النتائج والثقة بالإدارة الانتخابية، في ظل ادعاءات واسعة بشأن التلاعب الانتخابي ونظام نقل النتائج إلكترونياً.

[4]. Karen J. Alter, A Political Science Perspective, in Law, Political Science and EU Legal Studies: An Interdisciplinary Project," European Union Politics 3, no. 1, (2002): P: 120–122, تاريخ زيارة الموقع: 10/ 10/ 2026. https://doi.org/10.1177/1465116502003001006.

[5]. ملحوظة: ان الجدول أعلاه من اعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في هذه الدراسة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

وتبرز أهمية هذه التجربة في أنها توضح أن سلامة الإجراءات التقنية، وآليات التحقق من النتائج، والشفافية في إعلانها، تمثل عناصر أساسية في تقييم أداء الإدارة الانتخابية.

ففي احاطة اجراها الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتريش) أمام مجلس الأمن جملةً من التحديات التي واجهت انتخابات مجلس النواب العراقي في 12 أيار/مايو 2018، تمثلت في أعطال التكنولوجيا المستخدمة للتحقق من هوية الناخبين والعدّ والفرز، وما ترتب عليها من تأخر افتتاح بعض محطات الاقتراع، واستخدام أجهزة مسح بديلة في عددًا من المحطات ضمن (12) محافظة، كما سجّل التقرير تلقي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (1438) شكوى، وورود ادعاءات من قوى سياسية بشأن التلاعب بأجهزة العدّ الإلكتروني، ولا سيما في محافظة كركوك، أعقبها اتخاذ إجراءات للمطالبة بإعادة العدّ اليدوي. كما أكد التقرير أهمية معالجة الشكاوى بشفافية وإتاحة مراقبة إجراءات التحقق من النتائج لتعزيز الثقة بالعملية الانتخابية.[6]

وفي انتخابات مجلس النواب لعام 2021، وصفت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات العملية بأنها تنافسية وجيدة الإدارة من الناحية الفنية، لكنها سجلت في تقريرها النهائي أوجه قصور تتعلق بتنظيم الإنفاق الانتخابي، وحرية الإعلام والتعبير، وشفافية تجميع النتائج وإعلانها، فضلاً عن الحاجة إلى تطوير بعض جوانب الإطار القانوني وآليات تسوية المنازعات الانتخابية.

في تقرير بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات في العراق الذي نشر في (27/ شباط/ 2022)، والذي يُعد مصدراً مهمًا لتوثيق تقييم العملية الانتخابية وملاحظات المراقبين الدوليين، أشار الى الآتي ((أن انتخابات مجلس النواب التي جرت في (10/ تشرين الأول/ 2021) كانت تنافسية وجيدة الإدارة من الناحية الفنية، وأن التصويت اتسم بالسلم والتنظيم إلى حد كبير. وفي المقابل، سجل التقرير أوجه قصور في الإطار القانوني المنظم للحقوق الانتخابية، وفي تنظيم الإنفاق على الحملات الانتخابية، وضمان حرية الإعلام والتعبير خلال الحملة، وشفافية تجميع النتائج وإعلانها. كما تضمنت توصيات البعثة ضرورة نشر النتائج الأولية والنهائية مفصلةً بحسب محطات الاقتراع، ووضع مواعيد واختصاصات واضحة لمراحل تسوية المنازعات الانتخابية)).[7]

---

[6] United Nations, Security Council, Implementation of Resolution 2367 (2017): Report of the Secretary-General, UN Doc. S/2018/677, 9 July 2018, paras. 2, 7–11, 30, pp. 1–3, 8 تاريخ زيارة الموقع: 13/10/2026، https://digitallibrary.un.org/record/1633601/files/S_2018_677-EN.pdf?utm_source=chatgpt.com

[7] بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في العراق، التقرير النهائي: الانتخابات البرلمانية لعام 2021، 27 شباط/فبراير 2022، ص 1، 15–17، 31، 48.. تاريخ زيارة الموقع: (13/ 10/ 2026). https://www.eeas.europa.eu/eom-iraq-2021

وتوضح هذه الملاحظات أن تقييم جودة الانتخابات لا ينبغي أن يقتصر على جانب واحد، بل يتطلب التكامل بين ثلاثة مستويات مترابطة هي أولًا: التحليل السياسي والمؤسسي لفهم العلاقة بين هذه العناصر والمنافسة الانتخابية والثقة العامة وأداء المؤسسة، وثانيًا: التقييم القانوني لمدى الالتزام بالتشريعات والضمانات القانونية، أما ثالثًا فهو التقييم الفني لسلامة الإجراءات والأنظمة.

وتتطلب دراسة جودة الانتخابات اعتماد مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد، تجمع بين التحليل السياسي والمؤسسي، والتقييم القانوني، والتقييم الفني.

ويتجلى هذا التكامل في منهجية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تؤكد ضرورة تعاون المحللين السياسيين والقانونيين والفنيين في تقييم استخدام التكنولوجيا الانتخابية، من خلال فحص الإطار القانوني المنظم لها، وتحليل المواقف السياسية ومواقف أصحاب المصلحة تجاهها، والتحقق من جوانبها الفنية، بما في ذلك قابلية الاستخدام والاختبار. كما تؤكد أهمية تقييم ثقة أصحاب المصلحة بنزاهة الإدارة الانتخابية ومدى امتثال التشريعات وتطبيقها للمعايير ذات الصلة. وبناءً على ذلك، فإن تقييم جودة الانتخابات يقتضي النظر إلى الأبعاد السياسية والقانونية والفنية بوصفها أبعاداً مترابطة، لا مؤشرات منفصلة بعضها عن بعض.[8]

ولا تُعد هذه المستويات بدائل بعضها عن بعض، إذ يختص كل منها بجانب من جوانب العملية الانتخابية، فيما يتيح الجمع بينها تشخيصاً أكثر شمولاً للمشكلات وتحديداً للاستجابات المناسبة لها.

خامسًا: المشاركة الانتخابية والبيئة المعلوماتية والثقة العامة

تمثل انتخاب مجلس النواب في دورته السادسة عام (2025) مجالاً إضافياً لدراسة التحولات في المشاركة الانتخابية العراقية، فوفق بيانات المشاركة الانتخابية المعلنة من المفوضية، فان النسبة إلى نحو (56) % من الناخبين المسجلين، مقارنة بنحو (43.5) % في انتخابات عام 2021.

[8] OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), Handbook for the Observation of Information and Communication Technologies (ICT) in Elections (2024), p. 106.

بيد أن هذا الارتفاع في نسبة المشاركة، لا يكفي بمفرده لإثبات تحسن الثقة بالمؤسسات الانتخابية أو تحديد أسباب تغير مستوى المشاركة.

إذ ان الوصول إلى استنتاجات من هذا النوع يتطلب تحليل متغيرات عدة تتمثل بالتسجيل والعزوف عن التصويت، ومواقف الناخبين، والبيئة السياسية، ومدى تنافسية الانتخابات، وغيرها من المتغيرات التي تؤثر في السلوك الانتخابي.

◆ مخطط 1 أهمية تخصص العلوم السياسية في إدارة الانتخابات



وفي سياق معالجة التحديات المرتبطة بالبيئة المعلوماتية للعملية الانتخابية في العراق، تناول المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، في مقال منشور بتاريخ (12/ كانون الثاني/ 2026)، سبل تعزيز القدرة على الصمود الانتخابي في بيئة معلوماتية معقّدة، مسلطاً الضوء على مخاطر المعلومات المضللة، وتراجع الوعي الانتخابي، والمضايقات عبر الإنترنت، والسرديات الانقسامية، فضلاً عن أهمية التنسيق بين الإدارة الانتخابية

ومنظمات المجتمع المدني وتطوير آليات رصد المعلومات المضللة والتحقق منها إذ ركز هذا التقرير على التحديات التي تواجه البيئة المعلوماتية الانتخابية في العراق، ومنها انتشار المعلومات المضللة، وضعف الوعي الانتخابي، والخطابات الاستقطابية، والتحرش الرقمي بالمرشحات والفئات الأقل تمثيلاً.[9]

وتبرز هذه القضايا أهمية دراسة السلوك الانتخابي والاتصال السياسي وتحليل المخاطر والثقة العامة، وهي مجالات بحثية ترتبط بالعلوم السياسية، وتتقاطع في تطبيقاتها مع تخصصات أخرى، منها الإعلام والإحصاء وتحليل البيانات والتكنولوجيا.

سادسًا: الدلالات المؤسسية للتجربة العر اقية في تشكيل مجلس المفوضين

تكشف التجربة الانتخابية العراقية، في ضوء المحاور السابقة، أن التطور في إدارة الانتخابات يتطلب تكاملاً بين الخبرات السياسية والقانونية والانتخابية والإدارية والفنية.

فالخبرة القانونية ضرورية لضمان احترام التشريعات وسلامة الإجراءات ومعالجة المسائل والنزاعات الداخلة ضمن الاختصاصات القانونية للمؤسسة. أما الخبرة المتخصصة في العلوم السياسية فهي ضرورية أيضًا للوصول الى فهم أعمق للنظم الانتخابية والمنافسة الحزبية والتمثيل السياسي، وتحليل البيئة المؤسسية التي تعمل فيها المفوضية، وتقييم الآثار السياسية والمؤسسية للخيارات التنظيمية، ودراسة المتغيرات التي تؤثر في المشاركة والثقة والنزاهة الانتخابية.[10]

وهذه التحديات التي تواجه العملية الانتخابية العراقية تحتاج إلى تحليل يتجاوز التفسير القانوني أو الفني المنفرد، ويستفيد من أدوات تحليل المؤسسات والسلوك السياسي والحوكمة الانتخابية.

ومن ثم، فإن ضمان وجود خبرة متخصصة في العلوم السياسية ضمن التشكيل المقترح لمجلس المفوضين يمثل خياراً مؤسسياً مبرراً بطبيعة المهام التي يضطلع بها المجلس، شريطة اقترانه بالكفاءة العملية والاستقلالية والنزاهة، وعدم الخلط بين التخصص الأكاديمي والانتماء أو التمثيل الحزبي.

---

9. Bianca Canevari, Mouldi Ayari, and Peter Wolf, "Iraq: Building Electoral Resilience in a Complex Information Environment," International IDEA, January 12, 2026. تاريخ زيارة الموقع: (2026/10/15)

10. Helena Catt, Andrew Ellis, Michael Maley, Alan Wall, and Peter Wolf, Electoral Management Design: Revised Edition (Stockholm: International IDEA, 2014), 112, 266.

سابعًا: الخاتمة

بعد البحث والتحليل والتمحيص في التجارب الدولية على وجه العموم والتجربة العراقية في مجال خوض الانتخابات على وجه الخصوص، جرى التوصل الى اثبات فرضية الدراسة، إذ تُبرز التجربة العراقية أهمية تكامل المعارف والتخصصات في بناء مؤسسة انتخابية قادرة على ممارسة اختصاصاتها بكفاءة، بما ينسجم مع تعدد الأبعاد القانونية والفنية والسياسية للعملية الانتخابية، فالإدارة الانتخابية، إلى جانب مسؤوليتها عن تطبيق القواعد القانونية وتنفيذ الإجراءات الفنية والتقنية، تعمل ضمن نظام سياسي تتفاعل في إطاره الأحزاب والمرشحون والناخبون والمؤسسات الدستورية، الأمر الذي يستلزم الإحاطة بالأبعاد السياسية والمؤسسية للعملية الانتخابية، إلى جانب الجوانب القانونية والفنية.

وبناءً على ذلك، فإن ضمان تمثيل الخبرة المتخصصة في العلوم السياسية، إلى جانب الخبرة القانونية وغيرها من الخبرات ذات الصلة، يستند إلى طبيعة اختصاصات مجلس المفوضين ومتطلبات أدائه المؤسسي.

وخلاصة القول، إن تمثيل تخصص العلوم السياسية في مجلس المفوضين يستند إلى مبرر علمي ومهني يتمثل في ارتباط هذا التخصص بتحليل النظم السياسية، وفهم التفاعلات السياسية والمؤسسية المحيطة بالعملية الانتخابية، وتقييم آثارها في سياقها السياسي. ومن ثم، فإن مراعاة هذا التخصص إلى جانب التخصصات الأخرى ذات الصلة تعزز التكامل المعرفي اللازم لممارسة اختصاصات المؤسسة الانتخابية، استناداً إلى طبيعة وظائفها والتحديات التي أظهرتها التجربة العراقية، مع الحفاظ على الدور المكمل لكل تخصص في معالجة الأبعاد المختلفة للعملية الانتخابية.

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث